أسماء نائب الفاعل في النحو العربي

عبدالله محمد زين بن شهاب

أستاذ النحو والصرف المشارك بقسم اللغة العربية ـ كلية التربية بسيئون

جامعة حضرموت

ملخص البحث

استعرض البحث ـ مناقشا ومحللا ـ جملةً من المفاهيم التي استخدمها النحويون في كتبهم لنائب الفاعل، فألفى البحثُ جملةً من هذه المفاهيم تتعدد وتتنوع داخل المدرسة النحوية الواحدة، مع أن النتيجة التركيبية لكل هذا التنوع المصطلحي واحدة مفادها إحلال المفعول به محل الفاعل مع ما يتطلبه هذا الإحلال من إجراءات تركيبية معروفة. ولم يكتف البحث بإيراد تسميات نائب الفاعل حسبُ بل تطرق إلى جملة من نصوص النحويين فتابعها ونظر في مضامينها من خلال جملة من المصادر والمراجع التي اعتمد عليها، ومن خلال المتابعة والتقصي أحصى البحث أربعة عشر مصطلحا لنائب الفاعل مبثوثا في كتب النحويين، وقد توصل البحث بعد ذلك إلى أن النحويين لم يختلفوا في مصطلح نحوي كاختلافهم في مصطلح (نائب الفاعل) تعددا وتنوعا، ويبدو أن سر هذا التعدد مرده إلى كثرة الإجراءات التركيبية التي تجرى على مستوى التركيب، فلأجل دفع اللبس أجهد النحويون أنفسهم لإزالة ما قد يلتبس من هذه الإجراءات، ومن هذا المنطلق أظهر هذا التنوع ثراء في الفكر اللغوي وسعة في التعامل مع اللغة، الأمر الذي يؤكد على أن المدونة النحوية قابلة للتعامل مع أي ظاهرة لغوية.

ولأجل إنجاز هذا البحث بصورة علمية ومنهجية تشكلت مجموعة من النقاط داخل البحث تركزت على مفهوم نائب الفاعل في الدراسات النحوية، انتُقِلَ بعدها إلى تناول جملة من المفاهيم التي تناولها النحويون في كتبهم من خلال النصوص التي تناولت هذا المفهوم، ثم تركز البحث بعد ذلك في جهود المحدثين تجاه هذا المفهوم الذي يمثل في حقيقة أمره ظاهرة لغوية واضحة في النحو العربي.

وخُتِمَ البحثُ في نهاية المطاف بجملة من النتائج التي توصل إليها في أثناء الدراسة.

في البدء كلمة:

قد يظن غيرُ واحد من الدارسين أن بعض المصطلحات النحوية التي نتداولها في الدرس النحوي لا تحتاج إلى توقف وحسن تبصر وتأمل، وذلك لكثرة تداولها وشيوعها في الدرس النحوي العربي، حتى إن بعضهم ربما لا يظن حصول الاختلاف بين النحويين في هذا المصطلح النحوي داخل المدرسة النحوية نفسها، ومن هذه المصطلحات (نائب الفاعل).

فالناقدُ النحويُ المتتبِعُ لهذا المصطلحِ يلفي أن النحويين قد تناولوه بعبارات نحوية متعددة فمنهم من يطلق عليه: المفعول الذي لم يسم فاعله، أو المفعول الذي تعداه فعله إلى مفعول، أو المفعول الذي أقيم مقام الفاعل، ومنهم من يسميه الفاعل فقط من غير أن يذكر كلمة (نائب)، ومنهم من يسميه الفعل الذي لم يُسم فاعله، إلى غير ذلك من المصطلحات النحوية، وعلى الرغم من أن هذه المصطلحات وغيرها تصب كلها في اتجاه معين وتؤدي إلى نتيجة واحدة، فإننا نلفي تعددا وتنوعا داخل المدرسة النحوية نفسها، فالبصريون لم يتفقوا على مصطلح محدد والحال نفسه عند الكوفيين والبغداديين.

فهل عجز النحويون عن أن يضعوا لفظة معينة هي عنوان لهذا الباب، كالذي وضعوه للأبواب النحوية الأخرى وحصل لهم شبه اتفاق في وضعها من مثل: الفاعل، والمفعول به، والنعت، والبدل، والصفة المشبهة، واسم الفاعل، واسم المفعول إلى غير ذلك، أم أن هناك أمراً آخرَ؟.

من هذا المنطلق جاء هذا البحث ليكشف عن سر هذا التنوع والتعدد، راصدا مجموعة من المصطلحات المتعددة بلغت ما يربو على ثلاثة عشر مصطلحا، وردت كلها في كتب النحويين مفرقةً هنا وهناك، فقام البحث بجمع شتاتها ولملمة أطرافها، ووصفِ وتحليلِ نصوصِ النحويين الواردةِ فيها تلك المصطلحات، موازناً

حينا ومرجحاً حينا آخر على وفق ما تقتضيه طبيعة المسألة المدروسة.

لأجل ذلك تشكلت هذه الدراسة من مجموعة من النقاط تبلورت على النحو الآتي:

أولاً: مفهوم نائب الفاعل في النَظَرِ النحوي.

ثانياً: المفاهيم التي تناولها النحويون في كتبهم للتعبير عن ظاهرة نائب الفاعل.

ثالثاً: نظرة بعض النحويين المحدثين لـ (نائب الفاعل).

رابعاً: قراءة وتحليل.

خامساً: الخلاصة.

راجيا أن يسهم هذا البحثُ في التعريف ببعض ما بذله النحويون في صياغة المصطلحات النحوية في تراثنا النحوي، والله الموفق.

أولاً: مفهوم نائب الفاعل في النَظَر النحوي:

قبل الولوج في مفاصل الدراسة واتجاهاتها يلزمني أن أُعرفَ بنائب الفاعل عند النحويين: متقدمين ومتأخرين، وبعض هذه التعريفات ليست كالتعريفات التي ينبغي أن تتصف بالاختصار والإيجاز[1]، فهي تقترب من شرح الظاهرة ووصفها أكثر من التعريف بها، هذا ما نجده واضحا عند سيبويه، والمبرد، وابن السراج، وإنما أطلقنا عليها تعريفات تجوزا، وذلك على النحو الآتي:

تعريف سيبويه:

يقول سيبويه في هذا الاتجاه: «هذا باب الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول، والمفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل ولم يتعده فعله إلى مفعول آخر،

(١) ينظر: المصطلح النحوي، نشأته وتطوره حتى نهاية القرن الثالث الهجري: ٢٥، وشرح الحدود النحوية: ٤٩-٥٠.

والفاعل والمفعول في هذا سواء، يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل؛لأنك لم تشغل الفعل بغيره وفرغته له، كما فعلت ذلك بالفاعل»(١).

تعريف المبرد:

يقول المبرد في تعريفه نائبَ الفاعل: «وهو رفعٌ، ... وإنما كان رفعا وحد المفعول أن يكون نصبا؛لأنك حذفت الفاعل، ولابد لكل فعل من فاعل؛لأنه لايكون فعل ولا فاعل، فقد صار الفعل والفاعل بمنزلة شيء واحد، إذ كان لا يستغني كل واحد منهما عن صاحبه، كالابتداء والخبر»(٢).

تعريف ابن السراج :

يَقولُ ابنُ السراج في هذا الاتجاه «شرح الرابع من الأسماء المرتفعة: وهو المفعول الذي لم يسم من فعل به، إذا كان الاسم مبنيا على فعل بني للمفعول ، ولم يذكر من فعل به فهو رفع»(٣).

تعريف ابن يعيش:

يقول ابن يعيش في تعريفه نائب الفاعل: «اعلم أن المفعول الذي لم يسم فاعله يجري مجرى الفاعل، في أنه بني على فِعْلٍ صيغ له على طريقة (فُعِلَ)، كما يبنى الفاعل على فعل صيغ له على طريقة (فَعَلَ)، ويجعل الفعل حديثا عنه كما كان حديثا عن الفاعل»(٤).

تعريف ابن الحاجب:

ويعرفه ابن الحاجب بقوله: «مفعولُ ما لم يسم فاعله: كل مفعول حذف فاعله وأقيم هو مقامه»(٥).

(١) الكتاب ١/ ٣٣.

(٢) المقتضب: ٤ / ٥٠.

(٣) الأصول في النحو: ١/ ٧٦.

(٤) شرح المفصل: ٧/ ٦٩.

(٥) شرح كافية ابن الحاجب: ١/ ١٩٠(المتن).

تعريف ابن عصفور:

يعرفه ابن عصفور بقوله: «أن يبنى الفعل للمفعول ويحذف الفاعل ويقام المفعول مقامه»(١).

تعريف أبي حيان الأندلسي:

عرف أبو حيان نائب الفاعل بأن «رسمه كرسم الفاعل، إلا أنه يبدل به منه»(٢).

تعريف ابن هشام:

يعرفه ابن هشام بقوله: «وهو ما حذف فاعله، وأقيم هو مقامه، وغُير عامله إلى طريقة فُعِلَ أو يُفْعَلُ، أو مفعول»(٣).

تعريف أبي البقاء الكفوي:

عرفه أبو البقاء الكفوي بأنه: «ما أُسندَ إليه المجهولُ أو شبهه»(٤).

تعريف حبيب بن يوسف الفارسي:

يقول في تعريفه: «وهو ما نُسِبَ إليه الفعلُ التامُ المجهولُ، نحو (ضُرِبَ زيدٌ)، أو بمعناه من اسم المفعول، ... من أنه يعمل عمل فعله، نحو (زيدٌ مضروبٌ غلامُهُ)»(٥).

خلاصة التعريفات:

ونحن في هذا المضمار لا نريد أن نتناول كل تعريف بالنقد والتحليل حتى لا نخرج عن الإطار العام للبحث، فالبحث يتناول مسميات نائب الفاعل ولا يتناول

(١) شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير): ١/ ٥٤٥.

(٢) ارتشاف الضرب: ٣/ ١٣٢٥.

(٣) شرح شذور الذهب: ١٥٩.

(٤) الكليات: ٨٨.

(٥) فتح الأبواب إلى سلم الإعراب: ١٦٥.

دراسة نائب الفاعل من نواحيه كافة، لذا سنتطرق إلى فحوى هذه التعريفات في الاتجاه الذي يخدم الموضوع الذي ندرسه.

إن الناظر المتأمل في هذه التعريفات ليدرك من أول وهلة أن النحويين حرصوا في هذه التعريفات على أمور متعددة، من أبرزها ما يأتي:

أ ـ العملية الإسنادية.
ب ـ الحركة الإعرابية.
ج ـ الموقعية.
د ـ شكل الصيغة بنائيا.
هـ ـ دلالة الصيغة.
و ـ التعدية واللزوم
ز ـ ما يصلح للنيابة عن الفاعل

وهذه الأسس هي التي تقوم عليها (ظاهرة نائب الفاعل)، يقول ابن عصفور الإشبيلي، موضحا هذه الأسس المذكورة آنفا: «حكم ما لم يسم فاعله أن يبنى الفعل للمفعول، ويحذف الفاعل، ويقام المفعول مقامه، فيحتاج في هذا الباب إلى معرفة ستة أشياء، وهي: السبب الذي لأجله حذف الفاعل، والأفعال التي يجوز بناؤها للمفعول وكيفية بنائها للمفعول، والمفعولات التي تجوز إقامتها مقام الفاعل، والأَوْلى منها بالإقامة إذا اجتمعت، وهل فعل المفعول بناء برأسه أو مغير من فعل الفاعل»(١).

فهم وإن أطلقوا تسميات متعددة على نائب الفاعل، لكنهم متفقون ـ في هذه التعريفات ـ على هذه الأسس التي يقوم عليها نائب الفاعل، ومتفقون فيها على الآلية التركيبية التي ينتج عنها نائب الفاعل بوصفه كلمة ظهرت في السياق التركيبي من خلال مجموعة من العمليات التركيبية، ذكرها ابن عصفور في نصه المذكور آنفا.

إن اتفاق جمهور النحويين على هذه العمليات التركيبية والتي ظهرت جليا في التعريفات المتعددة ـ المذكورة آنفا ـ ليضعنا أمام سؤالين اثنين هما:

(١) شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير): ١/ ٥٤٥.

أ ـ لماذا لم يتفقوا على مفهوم بعينه ، ماداموا قد اتفقوا على آلية تركيبية واحدة؟

ب ـ هل أدت كثرة التعريفات لنائب الفاعل إلى كثرة مسميات نائب الفاعل، أم أن هناك سببا آخر أدى إلى هذه الكثرة؟

وللإجابة عن هذين التساؤلين يلزمنا الانتقال إلى النقطة الأخرى من هذا البحث وهي:

ثانياً: المفاهيم التي تناولها النحويون في كتبهم للتعبير عن ظاهرة نائب الفاعل:

أخذ غير واحد من النحويين يعبر عن هذا المصطلح بالطريقة التي يراها مناسبة لأداء هذا المصطلح داخل السياق التركيبي، فهم في حقيقة الأمر لا يصرحون بمصطلح نحوي محدد لكنهم في الوقت ذاته يصفون ما تؤديه هذه الكلمة (نائب الفاعل) داخل السياق التركيبي، «فعباراتهم تبدو وكأنها شرح للظاهرة لا تسمية للمصطلح»[1]. وقد ظهر ذلك جليا عند غير واحد من النحويين متقدمين ومتأخرين.

وقد حاول البحث جاهدا في هذا الإطار أن يستقريَ جملةً من المصطلحات التي تنضوي تحت مسمى (نائب الفاعل)، من خلال تتبع النصوص النحوية المبثوثة في كتب النحويين، وكان ذلك على وفق الآتي:

١ـ المفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل ، ولم يتعده فعله إلى مفعول آخر.

٢ـ المفعول الذي تعداه فعله إلى مفعول.

هذه المفاهيم عبر بها سيبويه (ت ١٨٢هـ) في كتابه، حيث يقول: «هذا باب الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول، والمفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل ولم

(١) مصطلحات النحو الكوفي: دراستها وتحديد مدلولاتها: ٦٥، وينظر: المصطلح النحوي: دراسة نقدية تحليلية: ١٠.

يتعده فعله إلى مفعول آخر، والفاعل والمفعول في هذا سواء، يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل، لأنك لم تشغل الفعل بغيره وفرغته له، كما فعلت ذلك بالفاعل»(١). ويقول أيضا: «هذا باب المفعول الذي تعداه فعله إلى مفعول، وذلك قولك: كُسِيَ عبدُالله الثوبَ، وأُعطِي عبدُالله المالَ، رفعت (عبدالله) ههنا كما رفعته في (ضُرِبَ) حين قلت: ضُرِبَ عبدُالله»(٢)، واستنادا لهذين النصين نورد الآتي:

أولاً: وصف سيبويه نائب الفاعل على أنه مفعول لم يتعد إليه فعل فاعل، ومفعول تعداه فعله إلى مفعول، وهذه المفعولية التي انطلق منها سيبويه تمثل الأصالة التركيبية لنائب الفاعل، فأصله مفعول حل محل الفاعل، وهو بهذا ينظر إلى الوظيفة الدلالية للكلمة التي نابت مناب الفاعل، ويستمر الملحظ الدلالي عنده في مسألة تعدية الفعل ولزومه، من حيث إن المفعول يمثل الركيزة الأساسية لهذه التعدية، وعلى هذا يكون قد أعطى لنائب الفاعل صفة (المفعول المرفوع)، فالمفعولية إشارة واضحة للدلالة، وصفة الرفع إشارة واضحة للتركيب، ويتكرر عند سيبويه الجمع بين المستويين (النحوي والدلالي) في غير موضع من كتابه، وهو بهذا يضع أساسا قويا لـ«بذور نظرية نحوية دلالية، أو بعبارة أخرى قوانين المعنى النحوي الأولي وتمثله الوظائف النحوية المختلفة مع قوانين دلالة المفردات الأولية، ... وتمتزج فيما يمكن أن يسمى (المعنى النحوي الدلالي)»(٣).

ثانيا: ركز سيبويه في النصين المذكورين آنفا على (الفعل، والفاعل، والمفعول)، وتركيزه على هذه العناصر النحوية (التركيبية) يدل على أن النيابة

(١) الكتاب: ١/ ٣٣.

(٢) الكتاب: ١/ ٤١.

(٣) النحو والدلالة: ٦١، وينظر: البحث الدلالي في كتاب سيبويه: ١٩٠.

بآليتها التركيبية المتعارف عليها كانت في خلد سيبويه وإن لم يصرح بها، فنائب الفاعل يتشكل من الناحية التركيبية من خلال هذه العناصر الثلاثة:

الفعل + الفاعل + المفعول ------> الفعل + حذف الفاعل+ المفعول

---> الفعل+ ◯ + مفعول ------> الفعل + المفعول (نائب الفاعل).

ويؤيد ذلك ما ذكره سيبويه: «يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل»(١)، فالحركة الإعرابية التي كانت في الفاعل تنتقل إلى المفعول(نائب الفاعل)، فكما أنه نظر إلى الجانب الدلالي نظر إلى الجانب التركيبي أيضا (الحركة الإعرابية).

ثالثاً: إن ذكر العناصر الثلاثة السابقة في نصي سيبويه ليدل أيضا على اهتمام سيبويه بالسياق التركيبي بوصفه سياقا يتكون من مجموعة من العناصر النحوية لا تقبل التجزؤ أو التفكك، فالسياق التركيبي هو سياق واحد، كل عنصر فيه مكمل للآخر، وأن أيَ عنصر من عناصر هذا السياق يطرأ عليه أيُ تغيير فإن بقية عناصر هذا السياق تتأثر لا محالة.

رابعاً: يقول الدكتور مهدي المخزومي وهو يتحدث عن الفاعل ونائب الفاعل عند سيبويه: «ولم أعنِ أن النحاة كانوا قد فرقوا بين موضوعين من حقهما أن يكونا موضوعا واحدا، فلم يبدُ من معالجة سيبويه موضوع الفاعل أنه فرق مثل هذا التفريق ....فذهابنا إلى التسوية بين الفاعل ونائب الفاعل مبني على أساس من فهم لطبيعة التركيب، ومن استناد إلى نقول عن أساتيذ كان النحاة الآخرون قد استمدوا منهم أصول دراستهم، وكانوا عيالا عليهم»(٢)، فيرى الدكتور المخزومي أن سيبويه لم يفرق بين الفاعل ونائبه مستندا على النصين السابقين، ويَظهرُ أن الدكتور المخزومي قد حمل عبارةَ سيبويه فوق ما تحتمل من دلالة، فسيبويه قد فرق

---

(١) الكتاب: ١/ ٣٣.

(٢) في النحو العربي نقد وتوجيه: ٤٦

بين الفاعل والمفعول الذي لم يسم فاعله، فهما عنده سواء في إسناد الفعل إليهما، لا في كونهما فاعلَيْنِ قاما بالفعل أو قام الفعل بهما، بدليل تسمية أحدهما فاعلا، والآخر مفعولا(١).

خامساً: لما كان سيبويه يتحدث عن الفاعل الذي لا يتعداه فعله إلى مفعول والفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول تحدث في مقابل ذلك عن المفعول الذي تعداه فعله إلى مفعول، وعن المفعول الذي لم يتعده فعله إلى مفعول ، وهو بهذه الطريقة ينهج منهج المقابلة بين الأبواب النحوية، مع أن حديثه الرئيس كان عن الفاعل وليس عن المفعول، لذا كان من الأسباب التي جعلته يختار هذا المفهوم لنائب الفاعل وهو (المفعول الذي تعداه فعله إلى مفعول) هو منهج المقابلة بين الأبواب النحوية التي نهجها سيبويه في غير واحد من مواضع كتابه الفذ.

سادساً: ركز سيبويه في وصفه ظاهرةَ (نائب الفاعل) على المفعول ، وكرره في غير واحد من المواضع ، منها:

أ- المفعول الذي تعداه فعله إلى مفعول.

ب - المفعول الذي لم يتعده فعله إلى مفعول آخر.

ج - المفعول الذي تعداه فعله إلى مفعولين.

فتركيزه على ذكر (المفعول) يدل على إحدى أمرين مهمين هما:

الأمر الأول: نظرة سيبويه الخاصة للمفعول ، من أنه يتعين إقامته نائبا عن الفاعل، وأنه هو الأولى بالنيابة، قبل المصدر والظرف وحرف الجر، وذلك لأربعة أوجه، تتلخص في الآتي:

«أحدها: أن الفعل يصل إليه بنفسه كما يصل إلى الفاعل، بخلاف الظرف.

والثاني: أن المفعول به شريك الفاعل، لأن الفاعل يوجد الفعل، والمفعول به يحفظه.

(١) ينظر: ظاهرة النيابة في العربية: ٧٩، وتحقيقات نحوية: ١١.

والثالث: أن المفعول في المعنى قد جعل فاعلا في اللفظ كقولك : مات زيد، وطلعت الشمس، وهما في المعنى مفعول بهما بخلاف الظرف.

والرابع: أن من الأفعال ما لم يسم فاعله بحال نحو: عُنِيتُ بحاجتك وبابه، ولم يسند إلا إلى مفعول به صحيح ، فدل على أنه أشبه بالفاعل»[1]، يضاف إلى ذلك كله أن المفعول به((قد يكون فاعلا في المعنى، كقولك: أعطيت زيدا دينارا، ألا ترى أنه آخذ؟وأوضح من هذا: (ضارَبَ زيدٌ عمرا) لأن الفعل صادر من زيد وعمرو، فقد اشتركا في إيجاد الفعل»[2].

الأمر الثاني:

لا يبعد أن يكون سيبويه بتركيزه على ذكر (المفعول) أراد أن يشمل كل ما ينوب عن الفاعل بهذه التسمية؛ لأن المصدر الذي ينوب عن الفاعل هو في الأصل (مفعول مطلق)، والظرف هو(مفعول فيه)، والمجرور هو في الأصل (مفعول) غير أن الفعل لم يصل إليه بنفسه، فوصل إليه بالحرف.

٤ـ الفعل الذي لم يسم فاعله.

٥ـ ما لم يسم فاعله.

إذا اتجهنا صوب المدرسة الكوفية ـ آخذين بنظر الاهتمام التسلسل الزمني للنحويين وتاريخهم ـ فسيقابلنا إمامها الثاني الفراء(ت ٢٠٧هـ) الذي لم يستقر عنده مصطلح (نائب الفاعل)، فألفيناه مرة يطلق عليه (ما لم يسم فاعله)، ومرة أخرى يطلق عليه (فعل ما لم يسم فاعله)، وقد وردت عنده التسميتان من خلال النصوص الآتية[3]:

(١) اللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ١٥٩، وينظر : ظاهرة النيابة في العربية: ٢٨٩.

(٢) شرح شذور الذهب: ١٦٠.

(٣) ينظر: مصطلحات النحو الكوفي: دراستها وتحديد مدلولاتها: ٦٢ ـ ٦٦.

النص الأول:

ما يقابل نائب الفاعل، حيث قال عند إعراب قوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾(١)، قال: «وفي قراءة عبدالله(٢): ﴿فلا رفوث ولا فسوق﴾(٣)، وهو الجماع فيما ذكروا؛ رفعته بـ«أحل لكم»؛ لأنك لم تسم فاعله»(٤)، وقال أيضا: «وكان بعضهم يقرأ: ﴿وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ﴾(٥)، فيرفع (القتل) إذا لم يسم فاعله، ويرفع (الشركاء) بفعل ينويه»(٦).

النص الثاني:

وقد سماه أيضا (فعل ما لم يسم فاعله)، حيث قال عند توجيه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ﴾(٧)، قال: «وقد قرأ بعضهم: ﴿إِنَّمَا حُرِّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾(٨) ولا يجوز هاهنا إلا رفع الميتة والدم؛ لأنك إن جعلت (إنما) حرفا واحدا رفعت الميتة والدم لأنه فعل لم يسم فاعله وإن جعلت (ما) على جهة (الذي) رفعتَ الميتة والدم لأنه خبر لـ(ما)»(٩).

النص الثالث:

أطلق ما لم يسم فاعله ولا يسمى فاعله على ما يسمى بالفعل المبني للمجهول،

(١) من سورة البقرة: ١٨٧.

(٢) أي: عبدالله بن مسعود رضي الله عنه.

(٣) ينظر: البحر المحيط: ٢/ ٨٨، والتبيان في تفسير القرآن: ٢/ ١٣١.

(٤) معاني القرآن للفراء: ١/ ١١٤.

(٥) من سورة الأنعام: ١٣٧.

(٦) معاني القرآن للفراء: ١/ ٣٥٧.

(٧) من سورة البقرة: ١٧٣.

(٨) وهي قراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع المخزومي، ينظر: البحر المحيط: ١/ ٤٦٨، والتفسير الكبير: ٢/ ٨٢، والكشاف: ١/ ١٨٠.

(٩) معاني القرآن للفراء: ١/ ١٠٢.

حيث قال في أثناء حديثه عن قوله تعالى: ﴿أَيَطْمَع كلُ امرئٍ منهمْ أَنْ يُدْخلَ جنةَ نعيمٍ﴾(١)، قال: «قرأ الناس ﴿أن يُدْخَلَ﴾ لا يسمى فاعله»(٢)، وقال في أثناء حديثه عن قوله تعالى: ﴿وكذلك ننجي المؤمنين﴾(٣)، قال: «وقد قرأ عاصم(٤) ـ فيما أعلم ـ (نُجِي) بنون واحدة ونصب (المؤمنين) كأنه احتمل اللحن ولا نعلم لها جهة إلا تلك؛ لأن ما لم يسم فاعله إذا خلا باسمه رفعه»(٥).

وتأسيسا على ما تقدم ذكره استخدم الفراء مجموعة من المصطلحات لتعبر عن (نائب الفاعل)، و(الفعل المبني للمجهول)، هي على النحو الآتي:

نائب الفاعل ⟵ ما لم يسم فاعله(٦)

نائب الفاعل ⟵ فعل لم يسم فاعله

الفعل المبني للمجهول ⟵ لا يسمى فاعله

الفعل المبني للمجهول ⟵ ما لم يسم فاعله

والناظر ـ لأول وهلة ـ إلى استخدام هذه المصطلحات قد يظن أن هناك تداخلا في استخدامها، واضطرابا في مدلولها، فمرة يستخدم لفظ (الفعل) ويقصد به (نائب الفاعل)، ومرة يحذف كلمة (الفعل) ويريد به (الفعل المبني للمجهول)(٧).

(١) من سورة المعارج: ٣٨.

(٢) معاني القرآن للفراء: ٣/ ١٨٦.

(٣) من سورة الأنبياء: ٨٨.

(٤) ينظر: اتحاف فضلاء البشر: ٣١١، النشر في القراءات العشر: ٢/ ٣٢٤.

(٥) معاني القرآن للفراء: ٢/ ٢١٠.

(٦) استخدم هذه العبارة مجموعة من النحويين منهم: أبو القاسم الزجاجي في كتابه (الجمل في النحو): ٧٦، وابن السيد البطليوسي في كتابه (الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل): ٢٠٨، وأبو البركات الأنباري في كتابه (أسرار العربية): ٨٥.، وأبو البقاء العكبري في كتابه (اللباب في علل البناء والإعراب): ١/ ١٥٧، والصيمري في التبصرة والتذكرة: ١/ ١٢٤، والوراق في علل النحو: ٢٧٧، والحيدرة اليمني في كشف المشكل: ٢١٠، والجزولي في مقدمته: ١٤١، وابن عصفور في المقرب: ٨٥.

(٧) لعله من المناسب هنا أن أشير إلى أن أبا علي الفارسي يسمي الفعل المبني للمجهول بالفعل المبني للمفعول به، ينظر: الإيضاح: ١٠٤.

لكن المتأمل المدقق في كتب الفراء لا يجد فيها اضطرابا ولا تداخلا في مدلول الاصطلاحات التي يستخدمها، فله فيها منهج خاص ومصطلحات خاصة قد لا يشاركه فيها غيره، ومن ذلك تسميته الاسم فعلا «فهو مصطلح يطلقه... على الاسم كثيرا»(١)، فمن ذلك قوله: «والقياس فيه مستمر أن يفرق بين الفعل المذكر والمؤنث بالهاء، إلا أن العرب قالت: امرأة حائض، وطاهر، وطامث، وطالق .... فلم يدخلوا فيهن الهاء، وإنما دعاهم إلى ذلك أن هذا وصف لا حظ فيه للذكر، وإنما هو خاص للمؤنث، فلم يحتاجوا إلى الهاء؛ لأنها إنما دخلت في قائمة، وجالسة لتفرق بين فعل الأنثى والذكر»(٢). ويقول في الاتجاه ذاته: «وإذا رأيت المؤنث قد وصف بفعل لا يشركه فيه المذكر فاجعله بطرح الهاء»(٣).

أما طريقة التمايز والتفريق بين (نائب الفاعل) و(الفعل المبني للمجهول) عندما يُسمِي كلاً منهما بـ(ما لم يسم فاعله) فالسياق كفيل بقصده، فعندما يكون حديثه منصباً على الفعل كالسياق الذي مر ذكره أدركنا أن حديثه عن الفعل «فـ(ما) ههنا موصولة بمعنى (الذي) والتقدير: فعل المفعول الذي لم يسم فاعله؛ لأن الذي صيغ له قد كان مفعولا، وكان له فاعل مذكور»(٤)، وعندما يكون حديثه يتجه إلى (نائب الفاعل) فالسياق أيضا كفيل بإيضاح قصده، من حيث إنه مفعول لم يسم فاعله(٥).

ومما هو جدير بالذكر أن الفراء لم يذكر في مصطلحه السابق لـ(نائب الفاعل)

(١) المصطلح النحوي: نشأته وتطوره حتى نهاية القرن الثالث الهجري: ١٦٧.

(٢) المذكر والمؤنث: ٥٨، وينظر: المصطلح النحوي: نشأته وتطوره حتى نهاية القرن الثالث الهجري: ١٦٧ - ١٦٨.

(٣) المذكر والمؤنث: ١١٦، ١١٩.

(٤) شرح المفصل: ٧/ ٦٩.

(٥) ينظر: المصدر نفسه.

لفظة (مفعول)؛ وذلك لأن الكوفيين لم يركزوا على المفعول بوصفه عنصرا مقدما تتعين نيابته دون غيره في حال اجتماعه مع غيره في السياق نفسه، بل إنهم أجازوا «نيابة غير المفعول به مع وجوده مطلقا، سواء تقدم النائب عن المفعول به أم تأخر عنه»(١).

٦- المفعول الذي لا يُذكر فاعله:

عبر أبو العباس المبرد (ت ٢٨٥هـ)، بهذا المفهوم، ويظهر ذلك في قوله: «هذا باب (المفعول الذي لا يُذكر فاعله)، وهو رفعٌ، نحو قولك: ضُرِبَ زيدٌ، وظُلِمَ عبدُالله»(٢)، وهو بهذا المفهوم أراد أن يوضح ما ذهب إليه شيخه سيبويه، حتى إن الأمثلة التي تناولها المبرد تشبه إلى حد كبير الأمثلة التي تناولها سيبويه في الكتاب، وكأن المبرد أراد بمفهومه هذا أن يختصر الصور المتعددة التي أطلقها سيبويه لنائب الفاعل: (المفعول الذي تعداه فعله إلى مفعول)، و(المفعول الذي تعداه فعله إلى مفعولين)، و(المفعول الذي لم يتعده فعله إلى مفعول).

٧- المفعول الذي لم يُسم من فَعَلَ به:

أبو بكر بن السراج (ت ٣١٦هـ) له تسمية أخرى تقترب في مدلولها من تسمية أبي العباس المبرد، إذ يقول: «... من الأسماء المرتفعة: وهو المفعول الذي لم يسممن فَعَلَبه، إذا كان الاسم مبنيا على فعل بني للمفعول، ولم يذكر من فعل به فهو رفع»(٣)، لكنه خص الفعل المبني للمجهول بتسمية ثابتة هي (ما لم يسم فاعله)، ولم يجعلها تشترك مع (نائب الفاعل)، فكل واحد أفرده بمسمى يختلف عن الآخر، إذ يقول في هذا الإطار: «وإن كان الفعل يتعدى إلى مفعولين، نحو: أعطيتُ زيداً درهماً، فرددته إلى ما لم يسم فاعله، قلت: أُعْطِيَ زيدٌ درهماً، فقام أحد المفعولين مقام الفاعل، وبقي منصوب واحد في الكلام، وكذلك إن كان

(١) ظاهرة النيابة في العربية: ٢٩٠، وينظر: الموفي في النحو الكوفي: ٥٦٣.

(٢) المقتضب: ٤/ ٥٠.

(٣) الأصول في النحو: ١/ ٧٦.

الفعل يتعدى إلى ثلاثة مفعولين، نحو: أعلم اللهُ زيداً بكراً خيرَ الناس، إذا رددته إلى مالم يسم فاعله، قلت: أُعْلِمَ زيدٌ بكراً خيرَ الناسِ»(١).

٨- اسم ما لم يسم فاعله(٢).

٩- المفعول الذي لم يسم فاعله(٣).

جاء هذان المصطلحان عند أبي جعفر النحاس (ت٣٣٨هـ) في غير واحد من كتبه، حيث يقول في كتابه (إعراب القرآن): «ومن قرأ ﴿يُوحَى إِلَيكَ﴾(٤)، جعل الكافَ في موضع رفع بالابتداء، والجملة: الخبر، واسم ما لم يسم فاعله مضمر في (يُوحَى)»(٥)، وقال في موضع آخر من كتابه (التفاحة في النحو): «اعلم أن المفعول الذي لم يسم فاعله رفع أبدا؛ لأنه قام مقام الفاعل»(٦).

١٠- المفعول الذي جُعِلَ الفعلُ حديثاً عنه:

أما إذا وصلنا إلى ابن جني (ت ٣٩٢هـ) فسنلفيه يسمي (نائب الفاعل) تسمية لا تبتعد كثيرا ممن سبقه، فيسميه (المفعول الذي جُعِلَ الفعلُ حديثاً عنه) وهو (ما لم يسم فاعله)(٧)، فكأن ابن جني أراد أن يسمي (نائب الفاعل) تسميتين:

(١) المصدر نفسه.

(٢) استخدم هذا المصطلح ابن خالويه(ت ٣٧٠هـ)، ينظر: إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: ٧٩.

(٣) استخدم ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) مصطلحا قريبا من مصطلح ابن النحاس مع تغيير يسير في بعض ألفاظه وهو: مفعول ما لم يسم فاعله، ينظر: شرح كافية ابن الحاجب: ١/ ١٩٠ (المتن)، وسماه أيضا بالتسمية نفسها في شرح الوافية نظم الكافية: ١٦٧، وفي أماليه أيضا: ٢/ ٥٣٧، في حين جاء عند أبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) كما هو من غير تغيير: المفعول الذي لم يسم فاعله، ينظر: ارتشاف الضرب: ٣/ ١٣٢٥، والتذييل: ٦/ ٢٥٥، وينظر: منهج السالك شرح ألفية ابن مالك: ٢٣٤. واستخدم المرادي (ت٧٤٩هـ) هذا المصطلح في كتابه (شرح التسهيل-القسم النحوي): ٤٠٩.

(٤) من سورة الأحزاب: ٢.

(٥) إعراب القرآن: ٤/ ٤٩، وينظر: شرح القصائد التسع المشهورات: ١/ ١٥٥، ٦٨٧.

(٦) التفاحة في النحو: ٢١.

(٧) اللمع: ٣٥.

الأولى: المفعول الذي جعل الفعل حديثا عنه.

والثانية: ما لم يسم فاعله.

لكنه لما رأى في التسمية الأولى طولا أراد أن يختصرها فجعلها (ما لم يسم فاعله)، منبها بصورة خفية أن هذه التسمية لا تعني (الفعل المبني للمجهول)، لأن بعض النحويين - كما تقدم - يسميه (ما لم يسم فاعله)، فلكي يزيل هذا الإيهام وضحه سلفا بقوله: (المفعول الذي جعل الفعل حديثا عنه).

١١- المفعول الذي أُقيم مقام الفاعل:

ابن برهان العكبري (ت ٤٥٦هـ)، وهو شارح كتاب (اللمع) سمى (نائبَ الفاعل) بـ(المفعول الذي أقيم مقام الفاعل)[١]، ويبدو لي أن ابن برهان قد تأثر في وضعه هذه التسمية بحديث ابن جني عن (نائب الفاعل)، حيث يقول ابن جني: «فإن كان الفعل يتعدى إلى مفعولين، أقمت الأول منهما مقام الفاعل فرفعته، ..... ، فإن كان الفعل يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل أقمت الأول منهما مقام الفاعل فرفعته، ....، فإن اتصل به حرف جر أو ظرف أو مصدر جاز أن تقيم كل واحد منها مقام الفاعل، ....، فإن أقمت الباء وما عملت فيه مقام الفاعل، فقلت: سير بزيد فرسخين يومين سيرا شديدا ..... ، فإن أقمت الفرسخين مقام الفاعل، قلت: سير بزيد فرسخان يومين سيرا شديدا، ترفع الذي تقيمه مقام الفاعل بفعله لا غير، فإن كان هناك مفعول به صريح لم تقم مقام الفاعل غيره»[٢]، فتكرار عبارة (مقام الفاعل) دفعت ابن برهان إلى أن يسمي (نائب الفاعل) بـ(المفعول الذي أقيم مقام الفاعل).

١٢- الفاعل:

إذا تأملنا في هذه التسمية ألفينا نحويين اثنين عبرا بها وهما:

(١) شرح اللمع: ١/ ٤٥.

(٢) اللمع: ٣٥-٣٦.

أ ـ عبدالقاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ أو ٤٧٤هـ).

ب ـ جار الله الزمخشري (ت ٥٣٨هـ).

يقول عبدالقاهر الجرجاني: «اعلم أن الشريطة إذا كانت ما ذكرنا من أن من يسند الفعل إلى الاسم مقدما عليه، فلا فصل بين: (ضُرِبَ زيدٌ) و(وضَرَبَ زيدٌ)، في جواز تسمية كل واحد منهما (فاعلا)، وإذا جاز أن يسمى نحو (مات زيد) فاعلا مع أنه عار من الفعل، ومفعول في المعنى، من حيث إن الله تعالى أماته، جاز أيضا أن يسمى (زيد) في قولك: (ضُرِبَ زيدٌ) فاعلا، وإن كان قد وقع عليه الفعل في المعنى، وذلك لما ذكرنا من الاعتبار بأن يكون الفعل مسندا إليه، مقدما عليه»(١).

لكن أُخِذتْ على عبدالقاهر الجرجاني مآخذ متعددة في تسميته (نائب الفاعل) فاعلا منها(٢):

– أن الجرجاني ذهب في علاجه هذه المسألة مذهبا شكليا صرفا، حيث قاس صيغة البناء للمجهول على صيغة البناء للمعلوم في إسناد الفعل، فسوى بين جملتي: (ضُرِبَ زيدٌ)، و(ضَرَبَ زيدٌ)، لكن الأمر ليس كما ذهب(٣)، فالجملتان إن تساوتا شكلا في إسناد الفعل إلى اسم مرفوع بعده، فهما تختلفان من نواحٍ أُخَرَ، هي(٤):

أ ـ جملة (ضُرِبَ زيدٌ) تامة الدلالة، أما جملة (ضَرَبَ زيدٌ) فدلالتها يعتورها النقص، فالفعل متعد، استوفى مفعوله في الجملة الأولى، فأسند إلى المفعول بعد أن حل نائبا عن الفاعل، لكنه لم يستوفِ مفعوله في الجملة الثانية.

(١) المقتصد في شرح الإيضاح: ١ / ٣٤٦.

(٢) ينظر: ظاهرة النيابة في العربية: ٨٠ ـ ٨٢.

(٣) ينظر: المصدر نفسه.، والفعل المبني للمجهول في اللغة العربية: ١٠٢.

(٤) ينظر: ظاهرة النيابة في العربية: ٨١.

ب ـ من حيث دلالة المرفوع هناك فرق بين الجملتين، فـ(زيد) في جملة (ضَرَبَ زيدٌ) فاعل في الحقيقة، أما (زيد) في الجملة الأخرى (ضُرِبَ زيدٌ) فهو مفعول في المعنى (مفعول لم يسم فاعله).

ج ـ من حيث الأصالة والفرعية هناك فرق بين الجملتين، فصيغة البناء للمجهول محولة عن أصل مبني للفاعل، لغرض دلالي معين معلوم في بابه، أما الصيغة الأخرى فهي أصل قائم برأسه(١).

أما ما ذهب إليه في مساواته بين الجملتين (ماتَ زيدٌ)، و(ضُرِبَ زيدٌ)، في أنه يمكن أن يكون (زيدٌ) في كلتا الجملتين فاعلا، فإن هذا التوجيهَ عليه جملةٌ من الإعتراضات، تتلخص في الآتي(٢):

أ ـ (زيد) في جملة (مات زيد) فاعل اتصف بالفعل، ولم يقم هو بالفعل، والغرض من هذه الجملة بيان اتصاف زيد بالموت من غير إشارة إلى من أوقع الفعل به، ومثله أفعال المطاوعة في (انكسرَ الزجاجُ)، إذ يهمنا هنا اتصاف الزجاج بالكسر، لا بيان الذي أوقع الكسر به.

ب ـ إذا قلنا (أُميتَ زيدٌ) فغرضنا هنا بيان من أوقع الموت بزيد، وقد حذف وأنيب منابه، للعلم بالفاعل، وتعظيمه بعدم ذكره، ومثله (كُسِرَ الزجاجُ) لأن الذي نريده هنا هو بيان إيقاع الكسر من قبل فاعل لم نذكره.

ج ـ إذا لم يكن هناك فرق بين (مات زيد) و(أمات الله زيدا)و(أميت زيد)ولم يكن هناك فرق بين (كسر الزجاج) و(انكسر الزجاج) . . . ، فإننا بذلك نتهم أساليب العربية . . بالتكرار، كما نلغي . . الجانب الدلالي في دراسة التركيبات الجملية(٣).

---

(١) ينظر: ظاهرة النيابة في العربية: ٨١.

(٢) ينظر: المصدر السابق: ٨١ ـ ٨٢.

(٣) ينظر: المصدر نفسه.

أما الزمخشري فيظهر ذلك عنده في موضعين :

الموضع الأول:

تصريحه بإعراب مرفوع الفعل المبني للمجهول(فاعلا)في أثناء تفسيره لقوله تعالى: ﴿ كُتِبَ عليكُمْ إذا حَضَرَ أحدَكُم الموتُ إنْ تَرَكَ خيراً الوصيةُ للوالدَيْنِ والأَقْربينَ بالمعروفِ ﴾(١)، فيقول: « والوصية: فاعل كُتِبَ »(٢).

الموضع الثاني:

وصفه الفعل المبني للمجهول، بأنه قد استغني عن فاعله، فآعتُرِضَ عليه بهذا الوصف؛لأن المرفوع عنده في هذا الإطار فاعلا وليس مفعولا، حيث يقول: « هو ما استغني عن فاعله، فأُقيمَ المفعولُ مقامه، وأسند إليه معدولا عن صيغة (فَعَلَ) إلى (فُعِلَ)، ويسمى فعل ما لم يسم فاعله »(٣)، وقد تتبع اثنان من النحويين تسمية الزمخشري هذه وهما:

أ ـ أبو حيان الأندلسي: حيث يقول: « والزمخشري يسمِي المفعولَ الذي لم يسم فاعله فاعلا، وهذا اصطلاحه »(٤).

ب ـ ابن الحاجب: ذكر ابن الحاجب اعتراض النحويين على تسمية الزمخشري هذه، إذ يقول: « قد اعتُرِضَ على قوله: ما استغني عن فاعله، لأن المرفوع عنده ههنا فاعل »(٥)، ويستمر ابن الحاجب في تعقبه تسمية الزمخشري بقوله: « ومفعول ما لم يسم فاعله عنده فاعل، والذي يدل عليه أنه داخل في حده، وأنه لم يذكره في المرفوعات، فدل على أنه داخل في حد الفاعل، إذ لا يصح دخوله مع

(١) من سورة البقرة: ٨٠.

(٢) الكشاف: ١/ ٢٢٤.

(٣) شرح المفصل: ٧/ ٦٩ (المتن).

(٤) البحر المحيط: ١/ ٢٩٠.

(٥) الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٥٥، وينظر: ظاهرة النيابة في العربية: ٨٢ ـ ٨٣.

غيره بوجه، وأنه قد صرح بذلك في بعض فصول كتابه، وهو قوله: وتضاف الصفة إلى فاعلها، كقولك: معمور الدار، ومؤدب الخدام، ومن لم يجعله فاعلا، احتاج في حد الفاعل إلى حد لا يدخل هو فيه»(١).

ومع كل هذه الاعتراضات والمآخذ على كلٍ من عبدالقاهر الجرجاني والزمخشري فإنه وبالتأمل والمتابعة ألفينا أنهما لا ينكران نائب الفاعل، فإن كل واحد منهما «يفرق بين الفاعل ونائب الفاعل في المعنى ويسمي فعله فعل ما لم يسم فاعله»(٢).

قال عبدالقاهر الجرجاني في كتابه الجمل: «وفعل ما لم يسم فاعله يرفع المفعول لقيامه مقام الفاعل، كقولك: (ضُرِبَ زيدٌ)، و(أُعْطِيَ زيدٌ درهماً»(٣).

ويقول أيضا: «اعلم أنك إذا بنيت (أعطى) من قولك: (أعطيت زيدا درهما) للمفعول به قلت (أُعْطِيَ زيدٌ درهماً)»(٤).

ويقول أيضا: «اعلم أن الأحسن في قولك (أعطيت زيدا الدرهم) أن تضع موضع الفاعل المفعول الأول الذي هو (زيد)، فتقول: أعطي زيد الدرهم»(٥).

وقال أيضا: «فإذا حذفت الفاعل، قلت: (سير بزيد يوم الجمعة فرسخين سيرا شديدا) فوضعت بـ(زيد) موضع الفاعل؛ لأن المعنى سير بزيد، ولك أن تضع كل واحد من الأشياء الأخر موضعه فترفعه وتنصب الباقي»(٦).

فعبدالقاهر الجرجاني يرى أن نائب الفاعل في أصله التركيبي مفعول وأن هذا الاسم المرفوع قد وضع موضع الفاعل، وأن الفاعل قد حذف كما هو موضح في

(١) الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١٥٨، وينظر: ظاهرة النيابة في العربية: ٨٢.
(٢) تحقيقات نحوية: ١٢.
(٣) الجمل: ١٣.
(٤) المقتصد في شرح الإيضاح: ١/ ٣٥٠.
(٥) المصدر نفسه.
(٦) المقتصد في شرح الإيضاح: ١/ ٣٥٢-٣٥٣.

نصه المذكور آنفا، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يمكن أن يكون عبدالقاهر الجرجاني قد قاس نيابة المفعول عن الفاعل، على نيابة المضاف إليه عن المضاف في استحقاق المضاف إليه أن يسمى باسم موقع المضاف؛ لنيابته عنه(١). وعلى هذا الأساس فهو لا ينكر نائب الفاعل، ولا يختلف عن النحويين القائلين بوجوده، لأجل ذلك تكون تسمية نائب الفاعل عنده (فاعلا) في الاصطلاح فقط، من غير أن ينكر كونه نائب فاعل(٢).

والحال نفسه عند جارِ الله الزمخشري، فإنه يفرق بين الفاعل ونائبه، وإن كان يسمي نائب الفاعل (فاعلا)، فإنه «يرى أن الفاعل عند البناء للمفعول استغني عنه وأقيم المفعول مقامه، كما يرى سائر النحاة الآخرين»(٣)، يقول الزمخشري في هذا الاتجاه: «ومن أصناف الفعل المبني للمفعول»(٤)، وقد وضحه بقوله: «هو ما استغني عن فاعله، فأقيم المفعول مقامه، وأسند إليه معدولا عن صيغة فَعَلَ إلى فُعِلَ، ويسمى فعل ما لم يسم فاعله. والمفاعيل سواء في صحة بنائه لها إلا المفعول الثاني في باب (علمت)، والثالث في باب (أعلمت) والمفعول له والمفعول معه، تقول: ضرب زيد وسير سيرا شديدا وسير يوم الجمعة وسير فرسخان»(٥).

فيتضح مما تقدم «أن كلا من عبدالقاهر والزمخشري لا يختلفان عن سائر النحاة في مدلول نائب الفاعل»(٦).

(١) ينظر: من النيابة في الموقع الإعرابي (نائب الفاعل) بحث منشور في كتاب علمي متخصص محكم نتصدره كلية اللغة العربية بجامعة محمد بن سعود بالرياض، ج١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م: ١٩٧، وظاهرة النيابة في العربية: ٨٠.

(٢) ينظر: تحقيقات نحوية: ١١-١٢.

(٣) المصدر السابق: ١٢.

(٤) شرح المفصل: ٧/ ٦٩ (المتن).

(٥) شرح المفصل: ٧/ ٦٩ (المتن).

(٦) تحقيقات نحوية: ١٣.

١٣ـ القائم مقام الفاعل:

استخدم هذا المفهوم أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ) في إعرابه بعضَ أحاديثِ رسولِ الله ﷺ، حيث يقول: «كذا وقع في هذه الرواية (شجاع) بالرفع، والأكثر النصب. ووجه الرفع أن جعل (شجاعا) هو القائم مقام الفاعل، والمال المقدر: مفعولا ثانيا، كما قالوا: أعطي درهم زيدا؛ لأن اللبس مأمون. ويجوز أن يكون (شجاعا) ههنا القائم مقام الفاعل ولا يقدر له مفعول ثان، كما تقول: وكل به شجاع»(١).

١٤ ـ النائب عن الفاعل:

ذكر غيرُ نحوي من المتأخرين أن أول من استخدم هذا المصطلح هو ابن مالك (ت ٦٢٧هـ)(٢)، في حين أن بعض الدارسين قد ذهب إلى أن أبا علي الشلوبين (٦٥٤هـ) كان أسبق من ابن مالك في استخدام هذا المصطلح(٣).

وأمام هذا المصطلح وقف النحويون مواقف متباينة، فمنهم من أيده ومنهم من رفضه، ومنهم وقف موقف الوسط، فمن مؤيديه ابن هشام، حيث يقول: «الثاني من المرفوعات: نائب الفاعل، وهو الذي يعبرون عنه بمفعول ما لم يسم فاعله، والعبارة الأولى أولى لوجهين: أحدهما: أن النائب عن الفاعل يكون مفعولا وغيره، والثاني: أن المنصوب في قولك: (أُعطِيَ زيدٌ ديناراً) يصدق عليه أنه مفعول للفعل الذي لم يسم فاعله، وليس مقصودا لهم، ومعنى قولي: (أقيم هو مقامه): أنه أقيم مقامه في إسناد الفعل إليه»(٤)، ويقول أيضا: «ينبغي للمعرب

(١) إعراب الحديث النبوي: ٢٥٠.، والحديث هو «ما من عبد لا يؤدي زكاة ماله إلا جعل له شجاع أقرع»، ينظر: صحيح البخاري: ١/ ١٦٠، باب: إثم مانع الزكاة، وصحيح مسلم: ٣/ ٧٣ ـ ٧٤. كتاب الزكاة.

(٢) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٢٨٦، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل: ١/ ١٦٧.

(٣) ينظر: ظاهرة النيابة في العربية: ٦٤.

(٤) شرح شذور الذهب: ١٥٩.

أن يختار من العبارات أوجزها وأجمعها للمعنى، فنقول في مرفوع المجهول: نائب فاعل، لا مفعول ما لم يسم فاعله، أي: لطول ذلك وخفائه»[١].

أما من لم يؤيد هذا المصطلح (نائب الفاعل) فيقول: «ومعنى إقامة نائب الفاعل مقام الفاعل أنه أقيم مقامه في إسناد الفعل إليه، ولعل المنطق العقلي يجانب هذا المصطلح. والدقة مع تسمية القدماء: اسمٌ لم يسم فاعله، فهل (الزُجَاجُ) من قولنا: (كُسِرَ الزجاجُ) ناب عن الفاعل في الكسر؟ طبعا لا، فهو اسمٌ لم يسم فاعله»[٢].

وأما من وقف موقفا وسطا؛ لا مؤيدا ولا معارضا، فمن هؤلاء أبوحيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، حيث يقول: «هذا الاصطلاح في باب المفعول الذي لم يسم فاعله بالنائب، لم أره لغير هذا المصنف[٣]، وإنما عبارة النحويين فيه أن يقولوا: باب المفعول الذي لم يسم فاعله، ولا مشاحة في الاصطلاح»[٤]، ومن هؤلاء أيضا حسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ) في شرحه التسهيل (القسم النحوي)، حيث قال في أثناء حديثه عن مصطلح(النائب عن الفاعل): «هذا اصطلاح المصنف[٥] في ترجمة ـ المفعول الذي لم يسم فاعله ـ ولا مشاحة في الاصطلاح»[٦].

مناقشة الآراء:

فأما من كان مؤيدا لهذا المصطلح، ومنهم ابن هشام فنظر إلى مصطلح (نائب الفاعل) من حيث الآتي:

(١) شرح قواعد الإعراب: ٣٨٠.

(٢) الفعل المبني للمجهول في اللغة العربية: ١٠٢.

(٣) أي: ابن مالك.

(٤) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٦/ ٢٢٥، وينظر: همع الهوامع: ١/ ١٦٤ـ١٦٥.

(٥) أي: ابن مالك.

(٦) شرح التسهيل للمرادي(القسم النحوي): ٤٠٩.

أ ـ تطبيق شروط المصطلح على (نائب الفاعل)، وهو كونه قصيرا مفهوما يحوي ألفاظا قليلة[1]، تنماز بالإيجاز والاختصار والوضوح.

ب ـ يظهر أن ابن هشام يفرق بين (نائب الفاعل) و(مفعول الفعل الذي لم يسم فاعله) من خلال نظرته إلى طبيعة (النائب)، فعندما يكون النائب عن الفاعل مفعولا به لفعل متعد لواحد، أو مصدرا أو ظرفا أو جارا ومجرورا يصدق عليه حينئذ مفهوم (نائب الفاعل)، أما (مفعول الفعل الذي لم يسم فاعله) فإنه أراد به المفعول الثاني في قولنا (أُعطيَ زيدٌ درهماً)، فهذا المفعول الثاني يصدق عليه أنه مفعول الفعل الذي لم يسم فاعله، ولا يصدق عليه أنه (نائب فاعل).

ج ـ يبدو أن ابن هشام اعتمد في تأييده لمصطلح (نائب الفاعل) على جانب شكلي محض، ولم يهتم كثيرا بالجانب الدلالي الذي لا يمكن إغفاله في مثل هذه الحالات، فطول المصطلح وقصره كان حَكَماً له في اعتماد المصطلح، ولم يحكم عليه من خلال أدائه وظيفتَه الدلالية داخل السياق التركيبي.

أما من لم يؤيد هذا المصطلح (نائب الفاعل) فذهب مركزا على الجانب الدلالي المحض مهملا الجانب التركيبي، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى نلفيه حصر (نائب الفاعل) في الاسم فقط، مع أنه قد يكون اسما وغيره، كما ذُكِرَ ذلك سلفا في صفحات البحث السابقة.

ومن وقف موقفا وسطا فلم يؤيد ولم يعارض فذهب أن الاصطلاحات لا مشاحة فيها، فمن استخدم مصطلح (نائب الفاعل) فلا ضير في ذلك الاستخدام، ومن استخدم غيره فلا ضير في ذلك أيضا.

---

(١) ينظر: المصطلح النحوي: نشأته وتطوره: ٢٤ ـ ٢٥

نظرة بعض النحويين المحدثين لـ(نائب الفاعل) :

مما هو جدير ذكره أن بعض المحدثين ذهبوا إلى أن الفاعل ونائب الفاعل سواء، يسمى كل واحد منهما (فاعلا)، ومن هؤلاء[١]:

الأستاذ إبراهيم مصطفى :

يقول: « فأما نائب الفاعل فإن النحاة أنفسهم لا يفرقون بينه وبين الفاعل في الأحكام؛ ومنهم من يرسم لهما بابا واحدا. وما الفرق بين (كسر الإناء) و(انكسر الإناء) إلا ما ترى بين صيغتي (كسر) و(انكسر)، وما لكل صيغة من خاصة في تصوير المعنى، أما لفظ الإناء فإنه في المثالين مسند إليه، وإن اختلف المسند »[٢].

الدكتور إبراهيم السامرائي :

يقول: « وعندي أن النائب عن الفاعل والفاعل مادة واحدة، وكلاهما مسند إليه، وليس الفعل الذي أسموه بـ(المبني للمجهول) إلا بناء من أبنية الفعل، وأنت لن تستطيع أن تجد فرقا بين (كُسِرَ) و(انكسر)، وإن فذلكة المطاوعة لا يؤيدها الاستقراء الوافي »[٣].

الدكتور مهدي المخزومي :

يقول: « فالنائب عن الفاعل في رأينا فاعل أيضا، وهو فاعل لم يصدر عنه الفعل بل تلبس به تلبسا، وهو فاعل لغويا يترتب عليه كل ما يترتب على الفاعل من كونه مسندا إليه، وكونه مرفوعا، وكونه يقتضي تأنيث الفعل إذا كان مؤنثا، وهو فاعل من النوع الثاني الذي أشاروا إليه في تعريف الفاعل، هو فعل قام بالفعل، وتلبس به، ولم يفعله »[٤].

(١) من هؤلاء: الدكتور عبدالرحمن أيوب، في كتابه دراسات نقدية في النحو العربي: ١ / ٢٤٢، ٢٤٤، ٢٧١. والدكتور ريمون طحان في كتابه الألسنية العربية: ٢ / ٢٤ - ٢٥.

(٢) إحياء النحو: ٥٤.

(٣) النحو العربي: نقد وبناء: ١٠٠.

(٤) في النحو العربي: نقد وتوجيه: ٤٦ -٤٧ .

وبالتأمل الدقيق في هذه النصوص فإننا نلاحظ عليها الملحوظات الآتية(١):

أولاً: إن القول بأن النحويين لم يفرقوا بين الفاعل ونائب الفاعل، وأن أحكام الفاعل النحوية هي نفسها أحكام نائب الفاعل، فهذا غير صحيح البتة للأسباب الآتية:

أ ـ لأن الفاعل يأتي مع الأفعال المتعدية والأفعال اللازمة، وأما نائب الفاعل فلا يأتي مع الأفعال اللازمة إلا بشروط معلومة(٢).

ب ـ الفاعل لا يكون إلا اسما في حين أن نائب الفاعل قد يكون جار ومجرورا وظرفا مما لا يصح أن يقع الفاعل موقعه.

ج ـ الفاعل يرفع بالفعل واسم الفعل واسم الفاعل وصيغ المبالغة والصفة المشبهة والظرف وأفعل التفضيل والاسم الجامد المؤول بالمشتق والمصدر أما نائب الفاعل فلا يرتفع إلا بالفعل واسم المفعول والنسب(٣).

د ـ وتأسيسا على ما ذكر آنفا فإنه من المستحسن أن يقال: إن أحكام الفاعل متقاربة كثيرا مع أحكام نائب الفاعل، مع الأخذ بنظر الاهتمام أن هذا التقارب لا يشترط أن يقضي باتحاد الموضوعات، ولا الاختلاف في قسم منها يعني تفكك وتجزؤ الموضوع الواحد(٤).

ثانيا: إن القول بأن كلاً من الفاعل ونائب الفاعل مسند إليه، يؤدي إلى جعلهما موضوعا واحدا، مسألة في رأي الباحث فيها نظر، لأجل ذلك ألفينا الدكتور فاضل السامرائي يقول: «المبتدأ مسند إليه مرفوع أيضا، فعلى هذا ينبغي أن يدخل معهما .... ولو سرنا على وفق هذا المنطق لقلنا أن الفضلات المنصوبة كلها ينبغي

(١) ينظر: تحقيقات نحوية: ٩ ـ ١٠.

(٢) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: ١/ ٣٤٥ ـ ٣٤٦.

(٣) ينظر: تحقيقات نحوية: ١٠.

(٤) ينظر: المصدر السابق: ٩.

أن تدخل تحت موضوع واحد، فالمفاعيل والحال والتمييز والمستثنى كلها فضلات منصوبة فعلى هذا ينبغي أن تدمج تحت موضوع المفعول به أو الحال أوالظرف أو غيرها ، ولا أحسب أن أحدا يقول بذاك »(١).

قراءةٌ وتحليل:

تأسيسا على ماتقدم لم نلفِ أن النحويين قدامى ومحدثين اختلفوا في مصطلح نحوي معين كاختلافهم في مصطلح (نائب الفاعل)، فقد أحصى البحث أربع عشرة مصطلحا للنحويين، مبثوثة في كتبهم، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل ألفينا غير نحوي عبر بغير واحد من هذه المصطلحات، فمرة يستخدم مصطلحا معينا، ومرة أخرى يعبر بمصطلح آخر، وهذا الأمر يؤكد أن « واقع الدرس النحوي في كثير من مواضعه متعدد المدلولات الاصطلاحية، فضلا عن الدوال نفسها، مع أن الدلالة بالمحصلة واحدة »(٢)، وهذا هو عين ما حصل في اصطلاحات نائب الفاعل.

إن قراءة متأنية في جملة المصطلحات التي ذكرت في ثنايا البحث لتعطينا إشارة واضحة أنها كادت أن تجمع على الأصالة التركيبية لنائب الفاعل، وهو كونه مفعولا به، ابتداء بسيبويه وانتهاء بابن برهان العكبري الذين صرحوا جميعهم بالمفعولية لنائب الفاعل:

- المفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل.
- المفعول الذي تعداه فعله إلى مفعول.
- المفعول الذي لا يُذْكَر فاعلُه.
- المفعول الذي لم يسم من فعل به.

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) تسميات حروف الجر في النحو العربي: المناسبة والوظيفة، بحث منشور في مجلة جامعة حضرموت للعلوم الإنسانية، المجلد: ٩، العدد: ١، يونيو ٢٠١٢، ص: ٦٤.

ـ المفعول الذي جعل الفعل حديثا عنه.

ـ المفعول الذي أقيم مقام الفاعل.

ـ المفعول الذي لم يسم فاعله.

فاهتمام النحويين بذكر (المفعولية) في اصطلاحاتهم المتنوعة يؤكد توجههم إلى الدلالة، واهتمامهم بها، وعدم فصلها عن التركيب، فنجد أن هذه الاصطلاحات المذكورة آنفا قد جمعت بين الوظيفتين (التركيبية والدلالية)، وأن أغلبها لا يخلو من ذكر: (الفعل، الفاعل، المفعول به).

أما ما نلاحظه عند سيبويه والمبرد وابن السراج من طول في مصطلح (نائب الفاعل) فلا يعني أن ذلك «يمثل مرحلة تطورية غير ناضجة من حياة المصطلح»[1]، بل يعني أن هؤلاء النحويين الثلاثة قدموا لنا فكرا نحويا (لغويا) تجاوزوا فيه حد المصطلح ومفهومه وإيصاله للدارسين بصورة سهلة ويسيرة إلى مرحلة أظهروا فيها أبعاد التفكير اللغوي والنحوي، وما فيه من أصالة منهجية وعمق في التصور والنظر[2]، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى ربما يكون مصطلح (نائب الفاعل) عند هؤلاء الثلاثة معروفا وشائعا ولكن ربما كان يعتوره شيء من اللبس وعدم الوضوح فأرادوا من هذه المصطلحات الطويلة أن يفصلوا ويشرحوا ويبينوا، فالتعدد والتنوع في مصطلح (نائب الفاعل) عندهم وعند غيرهم يؤكد أن هذا المصطلح بآليته التركيبية المعقدة وخطواته المتعددة يحتاج إلى مزيد إيضاح وتفصيل وهذا ما لاحظناه عند سيبويه ومن جاء بعده، ويتضح هذا الأمر عندما نوازن بين الإجراءات التركيبية لنائب الفاعل والإجراءات التركيبية لأي مصطلح نحوي آخر كالتمييز والبدل والمفعول له وفيه وبه إلى غيرها من المصطلحات

(١) المصطلح النحوي: نشأته وتطوره حتى نهاية القرن الثالث الهجري: ٢٤.

(٢) ينظر: نظرية العامل في النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه: ٩.

الأخرى فإنه يتبين لنا أن الإجراءات التركيبية لهذه المصطلحات لاتزيد على خطوة أو خطوتين، في حين أن نائب الفاعل إجراءاته التركيبية متعددة، وهي :

أ ـ حذف الفاعل.

ب ـ إحلال المفعول به محل الفاعل.

ج ـ تغيير صيغة الفعل المبني للمعلوم إلى صيغة الفعل المبني للمجهول

د ـ إعطاء العلامة الإعرابية للمفعول به.

وبهذه الخطوات المتعددة يصير نائب الفاعل «مرفوعا بعد أن كان منصوبا، وعمدة بعد أن كان فضلة، وواجب التأخير عن الفعل بعد أن كان جائز التقديم عليه، ويؤنث له الفعل إن كان مؤنثا»(١)، لأجل ذلك كله تعددت المصطلحات وتنوعت حتى على مستوى العالم النحوي نفسه، داخل المدرسة النحوية نفسها.

أما إذا اتجهنا إلى الاصطلاحات الأخرى لنائب الفاعل فنجدها أخذت اتجاها آخر فلم تَذْكُرْ فعلا ولا مفعولا وإنما اقتصرت في سياقها على ذكر (الفاعل):

ـ ما لم يذكر فاعله.

ـ ما لم يسم فاعله.

ـ القائم مقام الفاعل.

ـ النائب عن الفاعل.

فالمصطلحان الأولان (ما لم يذكر فاعله) و(ما لم يسم فاعله) يصدقان على (الفعل المبني للمجهول) و(نائب الفاعل)، فكل واحد منهما يصح أن نسمي به الفعل ونائب الفاعل، والسياق التركيبي في هذه الحالة كفيل بأن يوضح المقصود، أهو للفعل أم لنائب الفاعل.

أما المصطلحان الأخيران: (القائم مقام الفاعل)، و(النائب عن الفاعل) فلا

(١) شرح قطر الندى وبل الصدى: ٧٥.

يصدقان إلا على (نائب الفاعل) حسبُ، إذ لا يمكننا أن نسمي الفعل المبني للمجهول بهما.

ولفظة (الفاعل) في هذه الاصطلاحات ترجح كفة الجانب النحوي التركيبي، على الجانب الدلالي، فلم يُنظَر إلى هذه اللفظة بوصفها مفعولا بالأصالة، وإنما نُظِرَ إليها بوصفها فاعلا، حلت نائبةً محل المفعول، فأخذت كل صفات الفاعل موقعاً وحركةً إعرابيةً، لا دلالةً؛ لأنه مفعول في المعنى.

أما من جعل لفظة (الفاعل) وحدها مصطلحا لنائب الفاعل فيبدو لي أنه جعل (نائب الفاعل) مُعرَباً بإعراب ما ناب عنه وهو (الفاعل)، وحينئذ أطلق عليه تسمية إعراب المنوب عنه[1] «فالنائب عن المصدر في باب المفعول المطلق يعرب مفعولا مطلقا، والنائب عن اسم الزمان أو اسم المكان في باب (الظرف) يعرب ظرفا....»[2]، وأيضا النائب عن الفاعل في باب الفاعل يعرب فاعلا لاحتلاله موقعه، فأعرب إعرابه، مع الأخذ بنظر الاهتمام أن نائب الفاعل غُيرت له صيغة الفعل، وهو ما لم يحدث مع النائب عن المصدر والنائب عن اسمي الزمان والمكان.

مع أن بعض النحويين يقول إن المفعول الذي لم يسم فاعله، أي: نائب الفاعل، «يرتفع على التشبيه بالفاعل»[3] وليس على أنه فاعل[4]، بمعنى آخر: إنهلا يكون فاعلا حقيقيا ينطبق عليه كل صفات الفاعل النحوية التركيبية، إنما هو فاعل غير حقيقي، نستطيع أن نسميه بـ(الفاعل المجازي)، وهذا في اعتقادي ما أراده عبدالقاهر الجرجاني وجار الله الزمخشري من تسميتهما نائب الفاعل (فاعلا)، فهما يدركان تماما أن ثمة افتراقا واختلافا بين (الفاعل) الحقيقي والفاعل غير

(١) ينظر: ظاهرة النيابة في العربية: ٨٤.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) شرح عيون الإعراب: ٨٩.

(٤) لمزيد من التفصيل ينظر: ظاهرة النيابة في العربية: ٨٤ - ٨٧.

الحقيقي (نائب الفاعل)، ويدركان في الوقت نفسه طبيعة العملية الإسنادية لكل من الفاعل ونائب الفاعل، ويدركان بعد ذلك كله أنه «ليس من شروط الفاعل أن يكون موجدا للفعل أو مؤثرا فيه»(١).

إن التعدد والتنوع الحاصل في استخدام مصطلحات نائب الفاعل لا يوقعنا في لبس أو حدوث تداخل فيما بينها؛ لأنها في الأعم الأغلب مصطلحات يمكن أن يوصف كل واحد منها بأنه يمثل استقلالية دلالية في دلالته المنطوقة والمفهومة، الأمر الذي يدفع عنها اللبس والاضطراب، بخلاف بعض المصطلحات في بعض الأبواب النحوية فإنه قد يحصل لبس في فهمها وإدراك دلالتها؛ لأن التعدد والتنوع فيها «لم يفضِ إلى اختلاف الدلالات، الأمر الذي يؤدي إلى كثير من الاضطرابات في الفهم»(٢)، فعلى سبيل المثال لا الحصر تعدد المصطلحات المتصلة بحروف الجر، فإنها تسمى بحروف الخفض وبحروف الإضافة وبحروف الصفات والوصلات وبالمحال والظروف إضافة إلى تسميتها بحروف الجر(٣)، هذه كلها تتداخل دلاليا بعضها مع بعض، إضافة إلى قصر مسمياتها، إذ تتكون من كلمة أو من كلمتين كل ذلك يحتم بالضرورة إلى فك تداخلها ودفع اللبس فيها إن هي وضعت في سياق تركيبي معين، أما نائب الفاعل بمصطلحاته ذات الكلمات المتعددة، وبإيضاح مدلول كل مصطلح في سياقه الذي يوضع فيه فلا يدعو كل ذلك إلى دراسة كل مصطلح وحده، بل يكفي أن نميز بينها ـ دلاليا ـ من خلال السياق التركيبي الذي توضع فيه.

إن نائب الفاعل بقدر ما يكون مصطلحا نحويا فإنه يمثل ظاهرة نحوية تركيبية صرفا، ويظهر ذلك جليا من خلال إحداث تغييرات تركيبية على مستوى التركيب

(١) شرح المفصل: ١/ ٧٤.

(٢) تسميات حروف الجر في النحو العربي: المناسبة والوظيفة: ٦٤.

(٣) ينظر: المصدر السابق: ٦٤ـ٦٨.

نفسه مع ملاحظة تعدد وتنوع هذه التغييرات، إضافة إلى تنوع وتعدد مسمياته، مع ملاحظة طول هذه المسميات، كل ذلك يؤهل هذا المصطلح لأن يكون ظاهرة نحوية لا مجرد كونه مصطلحا نحويا اعتياديا.

إن البحث وهو يرصد مجموعة من مصطلحات نائب الفاعل لَيَرَى أن جميع المصطلحات التي ذكرت في هذا البحث صالحةٌ للتعبير عن مفهوم ظاهرة نائب الفاعل، وأن كل واحد منها إذا ما استخدم في سياق تركيبي معين فسيقوم تارة بأداء وظيفة نحوية وتارة بأداء وظيفة دلالية وتارة أخرى بأداء الوظيفتين النحوية والدلالية، ومع ذلك كله يبقى لبعض المصطلحات مزية وخاصية ينماز بها على المصطلحات الأخرى، فإذا ما تأملنا في مصطلح سيبويه وجدنا أنه شامل لكل التغييرات التركيبية والنحوية والدلالية لنائب الفاعل، واستطاع هذا المصطلح السيبويهي أن يجسد بامتياز الخطوات التي حصلت في الجملة النحوية برمتها، ويعطي صورة واضحة لا لبس فيها أن هذه الكلمة (نائب الفاعل) وإن نابت عن الفاعل فستظل محتفظة بصورتها الدلالية (المفعولية)، لذا استطاع سيبويه أن يجسد في مصطلحه الوظيفة التركيبية الدلالية لهذه الكلمة.

ويبقى بعد ذلك كله مصطلح (نائب الفاعل) أو (النائب عن الفاعل) - على الرغم من شهرته وتداوله في الدرس النحوي - يمثل مشكلة في إطار الدرس النحوي تتجسد في اعتماد الإطار الشكلي البحت لهذا المصطلح، فنائب الفاعل في حقيقته الدلالية لم ينب عن الفاعل، ويمكنني أن أقول أيضا: إنه لم ينب عن الفاعل حتى في حقيقته النحوية بمعناها الدقيق؛لأنه لو كان كذلك سيبقى الفعل كما هو لم تتغير صيغته، فتغيير صيغة الفعل من صيغة المبني للمعلوم إلى صيغة المبني للمجهول تدل على «أن الفعل المسند لم يبق عند إسناده إلى النائب على الحال التي كان عليها حين أسند إلى ما يسمى بـ(الفاعل)، وعليه فليس الاسم

الذي يطلق عليه (نائب الفاعل) نائبا عن الفاعل في شيء؛ فالأفعال التي تسند إلى فاعل حقيقي لا تسند هي أنفسها إلى نائب الفاعل»[1]، يضاف إلى ذلك أن غير واحد من النحويين عد الفعل المبني للمجهول أصلا قائما برأسه؛ «لأنه جاءت أفعال ملازمة للبناء للمفعول.... فلو كان فرعا عن المبني للفاعل للزم أن لا يوجد إلا حيث يوجد الأصل»[2].

وبناء على هذا الأساس يظل ما يطلق عليه (نائب الفاعل) مفعولا مرفوعا أسند إليه الفعل، نستطيع أن نسميه بـ(المفعول المسند إليه)[3].

الخلاصة:

أود في هذه الخلاصة أن أسجل أهم النتائج التي توصل إليها البحث، أما بقيتها فهي معروضة في أثنائه، مما لا تفوت ملاحظته على القارئ الكريم، ومن أهم هذه النتائج ما يأتي:

أ ـ استقرى البحثُ مجموعةً من المفاهيم التي عبر عنها النحويون لنائب الفاعل وهي:

١ ـ المفعول الذي تعداه فعله إلى مفعول.

٢ ـ المفعول الذي لم يتعده فعله إلى فاعل.

٣ ـ ما لم يذكر فاعله.

٤ ـ الفعل الذي لم يسم فاعله.

٥ ـ ما لم يسم فاعله.

٦ ـ المفعول الذي لا يذكر فاعله.

٧ـ المفعول الذي لم يسم من فعل به.

(١) بناء المصطلح النحوي وصعوبة تعليم النحو العربي: ١٩ ـ ٢٠، بحث للأستاذ الدكتور فيصل إبراهيم صفا، وهو بحث ألقي في المؤتمر الدولي: اللغة العربية إلى أين؟، جامعة الجنان ـ زينون أبي سمراء، مركز الأبحاث والتمنية، طرابلس ـ لبنان ـ ٢٠٠٦م.

(٢) معجم الأفعال المبنية للمجهول: ٩.

(٣) ينظر: بناء المصطلح النحوي وصعوبة تعليم النحو العربي: ١٩ ـ ٢٠.

٨ ـ المفعول الذي جعل الفعل حديثا عنه.

٩ ـ المفعول الذي أقيم مقام الفاعل.

١٠ ـ الفاعل.

١١ ـ القائم مقام الفاعل.

١٢ ـ المفعول الذي لم يسم فاعله.

١٣ ـ اسم ما لم يسم فاعله.

١٤ ـ النائب عن الفاعل.

ب ـ يمكننا استغلال السياق النحوي لدفع اللبس في بعض اصطلاحات النحويين ومفهوماتهم والتي قد يحصل بينها خلط وتشابه، فالاهتمام بالسياقات النحوية وتحليلها على وفق عناصرها من حيث كونها عناصر تشكل كتلة واحدة لا تقبل التجزؤ أو التفكك تساعد إلى حد كبير على إزالة اللبس والخلط الذي يحصل بينها.

ج ـ بلغ التعدد والتنوع في اصطلاحات نائب الفاعل إلى درجة كبيرة، فوجدنا أن غير عالم نحوي يعبر بغير واحد من اصطلاحات نائب الفاعل، داخل المدرسة النحوية نفسها.

د ـ ظهر للبحث أن كثرة الاصطلاحات وتنوعها لنائب الفاعل سببها كثرة الإجراءات التركيبية لنائب الفاعل، فلأجل دفع اللبس وإيضاح الدلالة أجهد النحويون أنفسهم، متخذين من هذا التعدد والتنوع سبيلا لإزالة الغموض الذي قد يحصل لهذا المصطلح.

هـ ـ أظهر تنوعُ وتعددُ اصطلاحاتِ نائب الفاعل في الدرس النحوي ثراءً في الفكر اللغوي، وسعة في التعامل مع اللغة: مفاهيمَ وتراكيبَ وصيغاً، الأمر الذي يؤكد على أن المدونة النحوية عند النحويين قدامى ومتأخرين قابلة للتعامل والتعاطي مع أي ظاهرة لغوية أو نحوية على وفق منهج لغوي دقيق.

ثبت المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم.

ثانياً: الرسائل الجامعية، والكتب المطبوعة، والأبحاث المنشورة:

١- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، أحمد محمد البنا (ت١١١٧هـ)، حققه وقدم له: د/ شعبان محمد إسماعيل، بيروت: عالم الكتب، ط١، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

٢- إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٥٩م.

٣- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبوحيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق ودراسة: د/ رجب عثمان محمد، مراجعة: د/ رمضان عبد التواب، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

٤- أسرار العربية، أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق وتعليق: بركات يوسف هبود، بيروت: شركة الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٠ هـ- ١٩٩٩م.

٥- الأصول في النحو، ابن السراج (٣١٦هـ)، تحقيق: د/ عبدالحسين الفتلي، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٤، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

٦- إعراب الحديث النبوي الشريف، أبو البقاء العكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق: عبدالإله نبهان، بيروت: دار الفكر المعاصر، دمشق: دار الفكر، ط١، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.

٧- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، ابن خالويه (ت٣٧٠هـ)، بغداد: مطبعة منير، دار التربية للطباعة والنشر، غ .ط، غ .ت.

٨- الألسنية العربية ج٢، د/ ريمون طحان، بيروت: دار الكتاب اللبناني، ط١- ١٩٧٢م.

٩ ـ الإيضاح، أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) تحقيق: الدكتور كاظم بحر المرجان، ط٢، بيروت: ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

١٠ـ الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ)، تحقيق: د/موسى بناي العليلي، بغداد: مطبعة العاني، ١٩٨٣م.

١١ـ الأمالي النحوية، ابن الحاجب، تحقيق: هادي حسن حمودي، مكتبة النهضة، بيروت: ١٩٨٥م.

١٢ـ البحث الدلالي في كتاب سيبويه، د/دلخوش جار الله حسين دزهيي، عمان: دار دجلة، ط١ ، ١٤٢٦ هـ ـ ٢٠٠١م.

١٣ ـ البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، بيروت: دار الفكر، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

١٤ ـ بناء المصطلح النحوي وصعوبة تعليم النحو العربي، أ. د/ فيصل إبراهيم صفا، وهو بحث ألقي في المؤتمر الدولي: اللغة العربية إلى أين؟، جامعة الجنان ـ مركز الأبحاث والتنمية، زيتون أبي سمراء، طرابلس ـ لبنان، ٢٠٠٦م.

١٥ـ التبصرة والتذكرة، أبو محمد عبدالله بن إسحاق الصيمري (ت٤٤١هـ) تحقيق: فتحي أحمد مصطفى علي الدين، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

١٦ـ التبيان في تفسير القرآن، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي(ت ٤٦٠هـ)، تحقيق: أحمد حبيب القصير، المطبعة العلمية بالنجف، ١٩٥٧م.

١٧ ـ تحقيقات نحوية، د/فاضل صالح السامرائي، عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط١ ، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م.

١٨ـ التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (الجزء السادس)، لأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: الأستاذ الدكتور حسن هنداوي، الرياض: كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.

١٩ ـ تسميات حروف الجر في النحو العربي، المناسبة والوظيفة، د/ حسين علوي سالم الحبشي، بحث منشور في مجلة جامعة حضرموت للعلوم الإنسانية، المجلد التاسع، العدد الأول، يونيو ٢٠١٢م.

٢٠ـ التفاحة في النحو، أبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ)، تحقيق: كوركيس عواد، بغداد: مطبعة العاني، ١٣٨٥هـ ـ ١٩٦٥م.

٢١ـ التفسير الكبير، الفخر الرازي (ت ٦٠٦هـ)، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط٤، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

٢٢ـ الجمل، عبدالقاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ)، حققه وقدم له: علي حيدر، دمشق: ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م.

٢٣ـ الجمل في النحو، أبو القاسم الزجاجي(ت٣٤٠هـ)، تحقيق: الدكتور علي توفيق الحمد، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط ٥ ـ ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

٢٤ـ حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، محمد الخضري الدمياطي (ت١٢٨٧هـ)، بيروت: دار الفكر، ١٩٧٨م.

٢٥ـ الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، ابن السيد البطليوسي(ت٥٢١هـ)، تحقيق: سعيد عبدالكريم سعودي، بغداد: دار الرشيد للنشر، ١٩٨٠م.

٢٦ـ دراسات نقدية في النحو العربي، د/عبدالرحمن أيوب، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٧م.

٢٧ـ شرح التسهيل (القسم النحوي)، الحسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ)، المنصورة (مصر): مكتبة الإيمان، ط١، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.

٢٨ ـ شرح التصريح على التوضيح، الشيخ خالد الأزهري(ت٩٠٥هـ)، بيروت: دارالفكر، غ.ت.

٢٩ـ شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، ابن عصفور الإشبيلي(ت٦٦٩هـ)،

تحقيق: د/صاحب أبو جناح، بيروت: عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، ط ١، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.

٣٠ـ شرح الحدود النحوية، عبدالله بن أحمد الفاكهي(ت٩٧٢هـ)، تحقيق: د/المتولي رمضان أحمد الدميري، القاهرة: مكتبة وهبة، ط٢، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.

٣١ـ شرح شذور الذهب، ابن هشام الأنصاري(ت ٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، غ.ت.

٣٢ـ شرح عيون الإعراب، أبو الحسن علي بن فضال المجاشعي(ت٤٧٩هـ)، تحقيق: د/حنا حداد، الزرقاء: مكتبة المنار، ط ١، ١٩٨٥م.

٣٣ـ شرح القصائد التسع المشهورات، أبو جعفر النحاس(ت٣٣٨هـ)، تحقيق: أحمد خطاب، بغداد: وزارة الإعلام ـ دار الحرية للطباعة، ١٩٧٣م.

٣٤ـ شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، القاهرة: مطبعة السعادة، ط١١ ـ ١٩٦٣م.

٣٥ـ شرح قواعد الإعراب، الكافيجي، تحقيق: د/فخر الدين قباوة، دمشق: دار طلاس، ط١، ١٩٨٩م.

٣٦ـ شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين الإستراباذي(ت ٦٨٦هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية، ط٣ ـ ١٩٨٢م.

٣٧ـ شرح المفصل، موفق الدين يعيش بن يعيش(ت٦٤٣هـ)، بيروت: عالم الكتب، غ.ت.

٣٨ـ شرح اللمع، ابن برهان العكبري (ت ٤٥٦هـ)، تحقيق: د/فائز فارس، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ط١ ـ ١٩٨٤م.

٣٩ ـ شرح الوافية نظم الكافية، ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق: موسى بناي علوان العليلي، ط١، مطبعة الآداب بالنجف، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

٤٠ـ صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري(ت ٢٥٦هـ)، تحقيق: محب الدين الخطيب، ترقيم: محمد فؤاد عبدالباقي، مراجعة: قصي محب الدين الخطيب، القاهرة: المطبعة السلفية، ط١ ـ ١٤٠٠هـ .

٤١ـ صحيح مسلم، أبو الحسن مسلم بن الحسين القشيري النيسابوري(ت ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، بيروت: دار الفكر، ١٩٨٣م.

٤٢ـ ظاهرة النيابة في العربية، د/عبدالله صالح بالعير، المكلا: دار حضرموت للدراسات والنشر ـ مؤسسة العون للتنمية، ط ١ ـ ٢٠١٠م .

٤٣ـ العلل في النحو، أبو الحسن محمد بن عبدالله المعروف بالوراق(ت٣٨١هـ)، تحقيق: مها مازن المبارك، دار الفكر المعاصر، ٢٠٠٠م.

٤٤ـ فتح الأبواب إلى سلم الإعراب، حبيب بن يوسف الفارسي(ت١٣٢٩هـ)، دراسة وتحقيق: د/عامر فائل محمد بلحاف، سلطنة عمان: وزارة التراث والثقافة، ط١ـ ١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م.

٤٥ـ الفصول في العربية، ابن الدهان النحوي(ت٥٦٩هـ)، تحقيق: د/فائز فارس، بيروت: مؤسسة الرسالة، إربد: دار الأمل، ط١، ١٤٠٩هـ ـ١٩٨٨م.

٤٦ـ الفعل المبني للمجهول في اللغة العربية، د/أيمن عبدالرزاق الشوا، مكتبة ابن عطية، ط ١ـ ١٤٢٩هـ ـ٢٠٠٨م.

٤٧ـ في النحو العربي نقد وتوجيه، د/مهدي المخزومي، بيروت: المكتبة العصرية، ط١ ـ ١٩٦٤م.

٤٨ـ كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(ت ١٨٠هـ)، تحقيق وشرح: عبدالسلام محمد هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط٣ ، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٤٩ـ الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله محمود بن عمر الزمخشري(ت٥٣٨هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، غ.ت، غ.ط.

٥٠ـ كشف المشكل في النحو، علي بن سليمان الحيدرة اليمني (ت ٥٩٩هـ)، تحقيق: د/هادي عطية مطر الهلالي، بغداد: وزارة الأوقاف والشئون الدينية، ١٩٨٤م.

٥١ـ الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)، أبو البقاء الكفوي (ت١٠٩٤هـ)، قابله على نسخة خطية وأعده للطبع ووضع فهارسه: د/عدنان درويش ومحمد المضري، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م

٥٢ـ اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري(ت ٦١٦هـ)، تحقيق: د/غازي مختار طليمات، بيروت: دار الفكر المعاصر، دمشق: دارالفكر، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث ـ دبي، ط١، ١٩٩٥م.

٥٣ـ اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) تحقيق: د/فائز فارس، إربد: دار الأمل، ط١، ١٩٨٨م.

٥٤ـ المذكر والمؤنث، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء(ت٢٠٧هـ)، تحقيق: د/رمضان عبدالتواب، القاهرة، ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م.

٥٥ـ معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، بيروت: عالم الكتب، ط٣، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

٥٦ ـ معجم الأفعال المبنية للمجهول، المعروف بـ(إتحاف الفاضل المبني لغير الفاعل)، محمد علي بن علان الصديقي الشافعي(ت ١٠٥٨هـ)، تحقيق: يسري عبدالغني عبدالله، ط١، دار الكتب العلمية، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م، بيروت.

٥٧ـ المقتصد في شرح الإيضاح، عبدالقاهر الجرجاني(ت ٤٧١هـ)، تحقيق: د/كاظم بحر المرجان، بغداد: دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢م.

٥٨ـ المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: الشيخ محمد عبدالخالق عضيمة، بيروت: عالم الكتب، غ.ت.

٥٩ـ المقدمة الجزولية في النحو، عيسى بن عبدالعزيز الجزولي(ت ٦٠٧هـ)، تحقيق: شعبان عبدالوهاب محمد، ط١، القاهرة: ١٩٨٨م.

٦٠ـ مصطلحات النحو الكوفي: دراستها وتحديد دلالتها، د/عبدالله بن حمد الخثران، القاهرة: هجر للطباعة والنشر، ط١ـ ، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م.

٦١ـ المصطلح النحوي: دراسة نقدية تحليلية، د/أحمد عبدالعظيم عبدالغني، دار الثقافة للنشر والتوزيع: الفجالة، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

٦٢ـ المصطلح النحوي: نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، د/حمد بن عوض القوزي، الرياض: عمادة شئون المكتبات (جامعة الرياض)، ط١، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

٦٣ـ المقرب، ابن عصفور الإشبيلي(ت ٦٦٩هـ)، تحقيق: أحمد عبدالستار الجواري، د/عبدالله أحمد الجبوري، بغداد: وزارة الأوقاف والشئون الدينية، غ.ت.

٦٤ـ من النيابة في الموقع الإعرابي(نائب الفاعل)، د/عبدالعظيم فتحي خليل الشاعر، (بحوث ودراسات في اللغة العربية)، كتاب علمي متخصص محكم، تصدره كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود، ـ الرياض، الجزء الأول ، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٦٥ـ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، علي بن محمد الأشموني، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، غ.ت.

٦٦ـ الموفي في النحو الكوفي، صدر الدين الكنغراوي(ت١٣٤٩هـ)، تحقيق: محمد بهجت البيطار، دمشق: مطبوعات المجمع العلمي العربي، غ.ت.

٦٧ـ النحو والدلالة(مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي)، د/محمد حماسة عبداللطيف، القاهرة: دار الشروق، ط١، ١٤١٨هـ ـ ٢٠٠٠م.

٦٨ـ النحو العربي نقد وبناء، الدكتور إبراهيم السامرائي، بيروت: دارالبيارق، عمان: دار عمار، ط١ ، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٦٩ـ النشر في القراءات العشر، محمد بن محمد الجزري (ت٨٣٣هـ)، مراجعة: عليا ابن محمد الضباع، بيروت: دارالفكر، غ.ت، غ.ط.

٧٠ـ نظرية العامل في النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه، سعيد أحمد طالب البطاطي، رسالة دكتوراه ـ بغداد: الجامعة المستنصرية، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.

٧١ـ همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، عني بتصحيحه: محمد بدر الدين النعساني، نسخة مصورة عن الطبعة الأولى سنة ١٣٢٧هـ، نشر: مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة.